

المشاركة

السياسية للمرأة

واقع وتحديات



W A T A D

مركز وتد

وعي .. تدريب .. دراسات

المحتويات

٢	الملخص التنفيذي:
٣	المقدمة:
٤	السمات الديمغرافية للمجتمع المدروس
٦	المحور الأول: المشاركة السياسية
٦	السياق الاجتماعي:
٧	الاهتمام بالأمر السياسي بين الإناث والذكور:
٨	الانتساب إلى تجمع سياسي:
٩	دافع المشاركة السياسية:
١٠	تحديات المشاركة السياسية:
١١	التدريبات السياسية:
١١	الجهات التي تدعم المشاركة السياسية للنساء:
١٣	المحور الثاني: المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة سياسياً
١٣	المعوقات الاجتماعية والثقافية:
١٥	معوقات سياسية:
١٦	معوقات تتعلق بضعف وعي المرأة السياسي:
١٧	المحور الثالث: الآليات التي تدفع المرأة للمشاركة سياسياً
١٩	المحور الرابع: المناصب التي يمكن أن تكون المرأة فيها
٢٠	استلام المرأة منصب رئيس مجلس محلي:
٢٠	استلام المرأة منصب رئيس تجمع مدني:
٢٠	استلام المرأة منصب رئيس منظمة:
٢١	استلام المرأة منصب مديرة تربية:
٢١	استلام المرأة منصب وزيرة:
٢٣	النتائج:
٢٤	توصيات:

الملخص التنفيذي:

يعرض هذا التقرير واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية في ريف حلب الشمالي والشرقي، حيث يسعى فريق الأبحاث في مركز وتد للإجابة عن مدى اهتمام النساء بالأمور السياسية مقارنة بالرجال، ونسبة مشاركة المرأة في النشاط السياسي، ومدى توافر الأنشطة والتدريبات السياسية ودور المرأة في تلك الأنشطة، وماهي دوافع المشاركة السياسية، والتحديات التي تواجه المرأة في المشاركة سياسياً، والمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة سياسياً، وقدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية وتوليها للوظائف العامة والمناصب القيادية

- نسبة النساء اللواتي لديهن اهتمام في السياسة ٢٨% ونسبة من تهتم جزئياً بالسياسة ٤٥% وكانت نسبة الاهتمام أكبر في البيئات المتعلمة.
- اهتمام الذكور بالسياسة أكثر من الإناث ضمن المجتمع المدروس بـ ٩% حيث كانت نسبة اهتمام الذكور ٧٧% بينما كانت نسبة المهتمات بالسياسة من الإناث ٦٨%.
- لوحظ أنه هناك ضعف كبير في الانتساب إلى التجمعات السياسية وذلك يعود لقلة التجمعات السياسية في المنطقة وضعف نشاطها إن وجدت، إن عدد الذكور المنتسبون لتجمع سياسي أكبر من الإناث وغالبيهم من المقيمين وكل ما ازداد المستوى التعليمي ازداد عدد المنتسبين.
- نسبة الذكور ممن لديهم دافع للمشاركة السياسية ٥٦%، ونسبة الإناث ٤٩%. من يملكون دوافع واضحة للمشاركة السياسية أعمارهم أكبر من ٣٥، وغالبيتهم من الخريجين.
- نسبة الذكور المنتمون للتجمعات السياسية أعلى من نسبة الإناث ٢٢% للذكور، و ١٣% للإناث
- تحديات الوضع العائلي والأسباب الدينية وعدم المعرفة الجيدة في السياسة مرتفعة لدى الإناث وكانت بنسب كبيرة عند من كان تعليمهم دون الثانوية، بينما انخفضت هذه التحديات بشكل ملحوظ بالنسبة للذكور.
- أكبر المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة في مشاركتها سياسياً هي تأثير العادات والتقاليد المناوئة لحرية المرأة.
- المعوقات التي تتعلق بضعف وعي المرأة السياسي كانت بسبب ارتفاع نسبة الأمية لدى النساء وضعف وعيهم بحقوقهن السياسية، وعدم اقتناع المرأة بدورها في المشاركة بفعالية.
- يهيمن الذكور على مختلف مناصب القيادية ومراكز صنع القرار في حين تكاد مشاركة المرأة في الحياة السياسية تكون شبه معدومة.
- ترفض بعض القوى العسكرية المتشددة أية مشاركة أو دور للمرأة في الحياة السياسية.
- تعاني المرأة من التمييز القائم على النوع الاجتماعي ورفض الذكور لتقبل ولاية المرأة على الرجل أو النظر إليها على اعتبارها غير قادرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات المصيرية .
- تعاني النساء من عدم وجود التجمعات أو الهيئات النسائية التي تتولى تمثيلها والمطالبة بحقوقها أمام الجهات المدنية أو العسكرية المسيطرة على الأرض .

المقدمة:

موضوع المشاركة السياسية للمرأة، واحد من أكثر المواضيع جدلاً، ليس فقط في عالمنا العربي، إنما في كل العالم، حيث عاشت المرأة طوال العصور الماضية تقريباً، في سجن جدرانها العادات والتقاليد، والبيئة الاجتماعية، فكانت المرأة مهمشة ولا دور يذكر لها، فجلاً ما تقوم به هو خدمة بيتها فتمثيلها على مستوى الأسرة عالٍ من الناحية الخدمية، ومعدوم تقريباً من ناحية التأثير.

يمكن أن يرد الأمر الى النظرة الدونية التي رافقت المرأة طوال العصور الماضية. وأهم مصدر لتلك النظرة هو السياق الاجتماعي الذي ولدت فيه، فكل ما تستطيع القيام به حسب تلك النظرة هو خدمة بيتها.

ما يهمنا في هذا التقرير هو واقع المرأة على المستوى السياسي، الذي ما زال موضوعاً جديلاً يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة على مستوى العالم بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص. بالرغم من قرار المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥) القاضي بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية، إلا انها عانت كثيراً من البيئة الاجتماعية (المتحيزة للرجال) المحيطة بها، ولم تستطع الخروج منها باعتبارها موروث ثقيل يصعب الخلاص منه .

ويجب ألا ننسى الصعوبات والعقبات التي تواجهها المرأة إذا ما أرادت خوض غمار العمل العام، وتلك الصعوبات تتعلق بالمرأة نفسها، وبوضعها الاقتصادي وعوامل متعلقة بالسلطة السياسية، وعوامل متصلة بالمجتمع والثقافة السائدة فيه

. ومن خلال استطلاع تاريخ القضية نجد أن هناك نساء لديهن فضل على البشرية جمعاء! مثل مريم العذراء، القديسة هيلانه، خديجة بنت خويلد، ماري كوري، الملكة فيكتوريا، مارجريت تاتشر، وغيرهن الكثير.

وبنظرة أعمق للموضوع محل الدراسة، نجد أنه وبعد التقدم الذي أصاب الفكر البشري، أصبح لفكرة المشاركة قبولاً لدى العقل البشري، وقد زادت وتيرة التقدم بالمشاركة مع الرجل، ولم تدخل المرأة مجالاً إلا واثبتت نفسها فيه، وأحياناً تفوقت على أقرانها من الرجال.

ما زالت هذه القضية محل سجال ومناكفة، بين التيارات الفكرية المعاصرة، خاصة التيارات المحافظة والليبرالية، وبشكل أخص في دول العالم الثالث التي لاتزال متأخرة جداً في إعطاء الحقوق للمرأة -على كافة المستويات- عن الدول المتقدمة.

وإذا أردنا النظر في واقع المشاركة السياسية للمرأة السورية نجد أنها لم ترتق هذه المشاركة إلى مستوى القوانين والحقوق التي نص عليها الدستور السوري، حتى أن وجودها الصوري في بعض المناصب السياسية في سوريا، ما هو إلا واجهة لكي يقدم النظام نفسه بشكل حضاري للعالم. لأن الناظر إلى واقع وتاريخ المشاركة السياسية للمرأة السورية، يرى أنها كانت دائماً بعيدة عن مراكز صنع القرار.

ومع دخول المرأة في المجال السياسي في ظل الثورة السورية، أصبح يشكل تحدياً صارخاً للعادات والتقاليد التي كانت عائقاً أساسياً أمام المرأة السورية لإثبات الذات.

قام فريق الأبحاث في مركز وتد باستطلاع رأي للتعرف على مدى اهتمام النساء بالأمر السياسي مقارنة بالرجال، ونسبة مشاركة المرأة في النشاط السياسي، ومدى توافر الأنشطة والتدريبات السياسية ودور المرأة في تلك الأنشطة، وماهي دوافع المشاركة السياسية، والتحديات التي تواجه المرأة في المشاركة سياسياً، والمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة سياسياً، وقدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية وتوليها للوظائف العامة والمناصب القيادية.

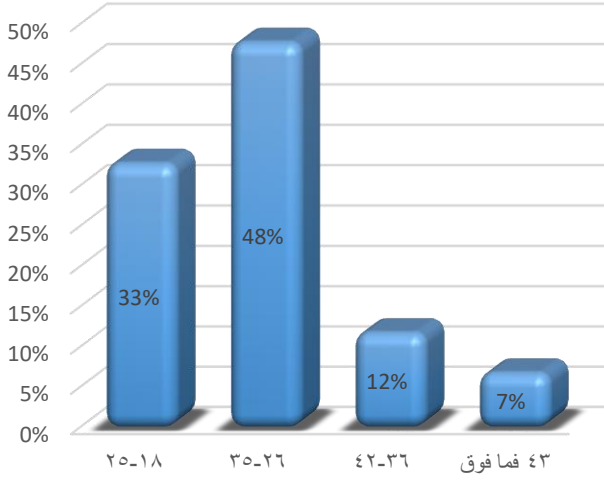
كل هذه التساؤلات سيحجب عليها هذا التقرير من خلال استطلاع الرأي الذي تم إجراؤه في ريف حلب الشمالي والشرقي، حيث كانت نسبة كبيرة من الاستبيانات في مدن الباب وقباسين واعزاز، وذلك لسهولة الوصول إليها، وتميزها عن باقي المناطق، من حيث التنوع الإثني فيها، واختلاف العادات والتقاليد لدى قاطناتها سواء أكانوا مقيمين أو وافدين، والأهم من ذلك التزعة المحافظة الطاغية عليها وبالأخص الباب وقباسين. يعني ذلك، أن موضوع مشاركة المرأة في المجال السياسي يشكل تحدياً صارخاً للعادات والتقاليد في مجتمع كل مدينة، وتماهي تلك العادات مع النص الديني مما يجعل الأمر أكثر صعوبة، من حيث التمييز بين ما هو عادة وما هو تشريع، مما ولّد شغفاً لفريق الأبحاث لدراسة تلك الظاهرة.

السمات الديمغرافية للمجتمع المدروس

لقد قمنا بتطبيق الاستبيان على ٤٠٠ شخص في الريف الشمالي والشرقي، ولدى دراسة توزيعهم من حيث تغير السمات الديمغرافية حصلنا على النسب الموضحة من خلال الرسوم والجدول:

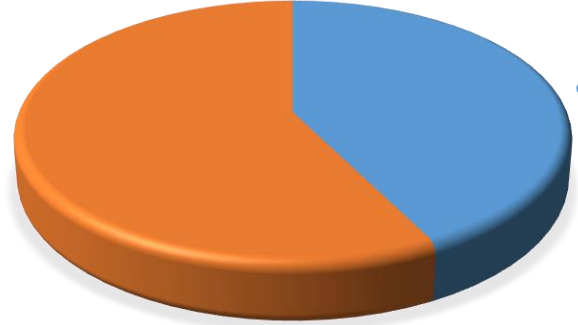
النسبة %	العدد	السكن الأصلي
14%	56	حلب المدينة
30%	119	ريف حلب
7%	28	حمص
11%	42	حماة
2%	7	دمشق
5%	19	ريف دمشق
15%	63	إدلب
17%	66	دير الزور
100	400	المجموع

العمر



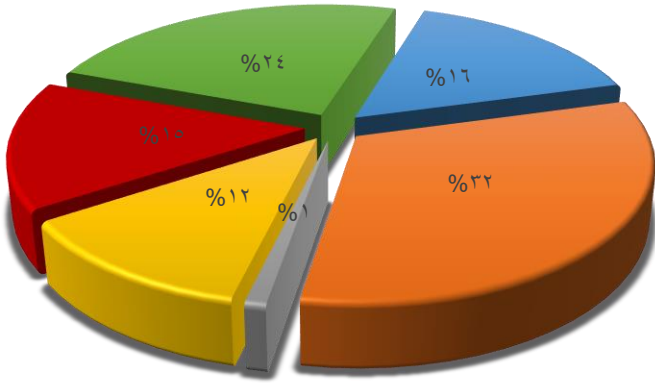
أنثى
%٥٨

ذكر
%٤٢



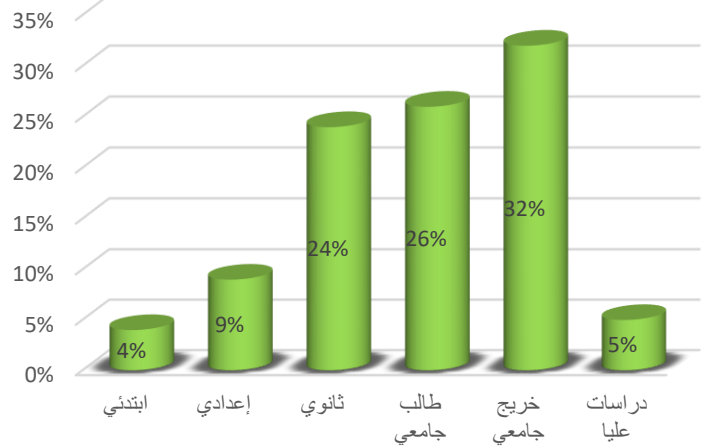
نسبة الذكور والاناث

العمل



■ مؤسسات حكم محلي
 ■ منظمات مجتمع محلي
 ■ عسكري
■ أعمال حرة
 ■ طالب
 ■ لا يوجد عمل

التحصيل العلمي



المحور الأول: المشاركة السياسية

يعد المجتمع السوري من المجتمعات المحافظة، وتشكل المرأة فيه قضية حساسة جداً، خاصة إذا تعلق الأمر بالسياسة. باعتبار أن السياق الاجتماعي ليس في صف المرأة في هذه النقطة. يعد الاهتمام بالأمور السياسية أول خطوة من خطوات المشاركة. يتبعها المعرفة السياسية، ثم الدخول في المعترك السياسي وفي خضم هذه البيئة المتغيرة يتشكل الدافع للمشاركة فيبدأ بالانتماء لإحدى التجمعات أو الأحزاب بغية المساهمة في التغيير للأفضل. الأمر يختلف باختلاف الدافع للمشاركة، فهناك الدافع النفسي (ينطلق من أرضية اثبات الذات)، ودافع الواجب الوطني، والشخصي....

على الرغم من أن المرأة السورية تتمتع بقدر جيد من الثقافة والتعليم، وذات فعالية في المجالات الاجتماعية، إلا أنها ذات تأثير ضعيف للغاية في موقع اتخاذ القرار. والأمر سيان، قبل الثورة وبعدها، حيث جعل دورها ثانوي وخجول في المؤسسات والهيئات.

لم تقف المرأة السورية (خاصة في ظل الثورة) مكتوفة الأيدي، فسعت لإثبات نفسها في هذا المجال، وذلك بحضورها العديد من الورشات التدريبية في المجال السياسي، وانتمائها الى التجمعات السياسية والمدنية، في محاولة منها لإثبات الذات وتغيير بيئتها المنحازة للرجل.

ستوضح الأشكال التالية نقاط عديدة تتعلق باهتمام المرأة في السياسة، وانتمائها للتجمعات السياسية، ودوافع المشاركة لديها، والتحديات المواجهة لها، وحضورها للتدريبات السياسية، بالمقارنة مع الرجال ضمن المجتمع المدروس:

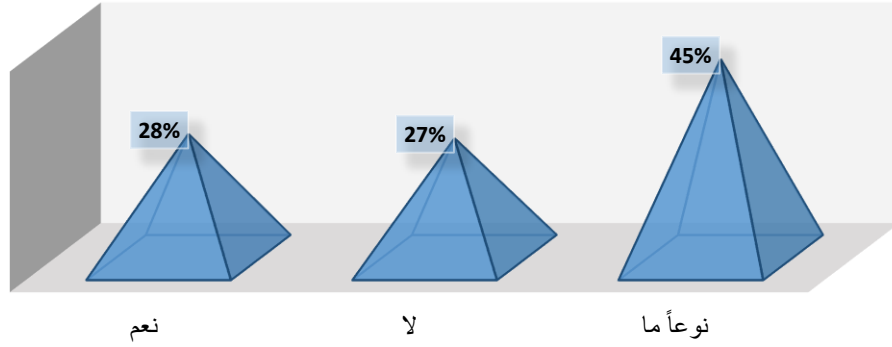
السياق الاجتماعي:

هل تعيش في بيئة النساء فيما تهتم بالأمور السياسية؟	العدد	النسبة %
نعم	111	28%
لا	108	27%
نوعاً ما	181	45%
المجموع	400	100%

لوحظ من خلال سؤال المستبنيين في المجتمع المدروس عن اهتمام النساء في الأمور السياسية، فكانت آرائهم متباينة وذلك باختلاف التحصيل العلمي والعمر والعمل.

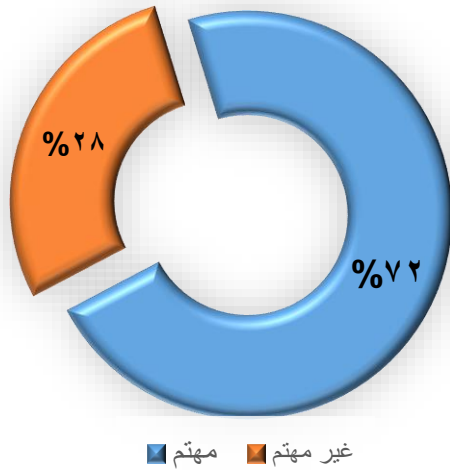
- ❖ حيث كانت نسبة من يرون أن النساء في بيئتهم تهتم في السياسة 28% ونسبة من ليس لديهم اهتمام 27% ونسبة من تهتم جزئياً بالسياسة 45% وهذه النسب ذاتها بالنسبة للذكور والإناث
- ❖ اللذين تراوحت أعمارهم بين 36-42 يرون أن المرأة في بيئتهم مهتمة بالسياسة بنسبة أكبر من فئات الأعمار الأخرى.

- ❖ من كان مستواهم التعليمي الابتدائية والإعدادية يرون أن النساء في بيئتهم غير مهتمة بالسياسة بنسبة أعلى تصل إلى ٤٠%، بينما انخفضت النسبة إلى ٢٥% للذين كان تعليمهم جامعي.
- ❖ أصحاب الأعمال الحرة والعسكر يرون أن المرأة غير مهتمة بالسياسة بنسبة ٤٠% بينما انخفضت النسبة إلى ٢٥% بالنسبة للعاملين في المؤسسات والمنظمات وطلاب الجامعة.



الاهتمام بالأمر السياسي بين الإناث والذكور:

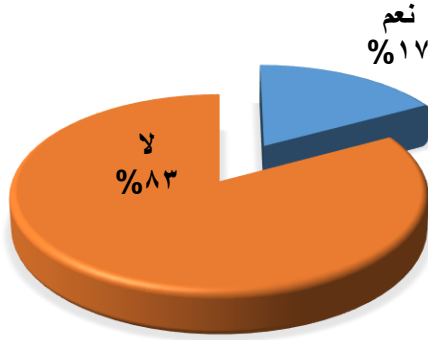
الاهتمام بالأمر السياسي هي أولى خطوات المشاركة السياسية فلا بد من رصد مدى الاهتمام بهذا الجانب من قبل الإناث ومقارنته بالذكور.



- ❖ نسبة المهتمين بالسياسة ٧٢% ونسبة غير المهتمين ٢٨%
- ❖ اهتمام الذكور بالسياسة من الذكور أكثر من الإناث ضمن المجتمع المدروس بـ ٩% حيث كانت نسبة اهتمام الذكور ٧٧% بينما كانت نسبة المهتمات بالسياسة من الإناث ٦٨%.
- ❖ أما من حيث العمر فإنه كلما زاد العمر زادت

- ❖ نسبة المهتمين بالسياسة، حيث الأعمار ٢٦ إلى ٤٢ نسبة المهتمين بالسياسة أكبر من الأعمار ١٨-٢٥
- ❖ نسبة الاهتمام في السياسة كانت مرتفعة للذين يعملون ضمن المنظمات ومؤسسات الحكم المدني بنسبة ٧٨%، وانخفضت نسبة الاهتمام إلى ٧٠% لدى طلاب الجامعة وأصحاب الأعمال الحرة، وانخفضت إلى ٦٠% للذين ليس لديهم عمل، أما موضوع التحصيل العلمي فلم توجد فروق بينهم.

الانتساب إلى تجمع سياسي:



المشاركة السياسية بحاجة إلى الانتساب لتجمع سياسي وذلك من أجل تنظيم المشاركة حيث لوحظ أن:

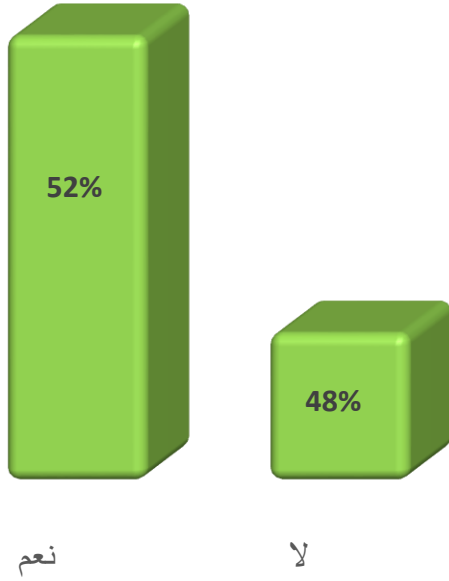
- ❖ نسبة من ينتسبون إلى تجمع سياسي في المجتمع المدروس 17% ونسبة غير المنتسبين 83%
 - ❖ نسبة الذكور المنتمون للتجمعات السياسية أعلى من نسبة الإناث 22% للذكور، و13% للإناث
 - ❖ النسبة الأكبر للأشخاص المنتمون لتجمعات سياسية أعمارهم تراوحت بين 26-42، أما من كانت أعمارهم دون 25 وأكبر من 42 فكانوا أقل.
 - ❖ النسبة الأكبر من المنتمين لتجمع سياسي هم من الخريجين الجامعيين والدراسات العليا بنسبة 59% والنسبة الأقل لمن كان تعليمهم دون الثانوية بنسبة 20%.
 - ❖ نسبة المقيمين المنتمين لتجمع سياسي أكبر من الوافدين، 22% للمقيمين و14% للوافدين.
 - ❖ النسبة الأكبر من المنتمين هم من يعملون في المؤسسات والمنظمات والعسكر بنسبة 61%، وتقل النسبة إلى النصف لمن يعملون أعمال حرة وطلاب الجامعة 30%، أما من لا يملكون عمل فنسبتهم لا تتجاوز 10%
- يلاحظ أنه هناك ضعف كبير في الانتساب إلى التجمعات السياسية وذلك يعود لقلة التجمعات السياسية في المنطقة وضعف نشاطها إن وجدت، ولوحظ أن عدد الذكور المنتسبون لتجمع سياسي أكبر من الإناث وغالبيهم من المقيمين وكل ما ازداد المستوى التعليمي ازداد عدد المنتسبين.

دافع المشاركة السياسية:

تختلف دوافع المشاركة السياسية من بيئة إلى أخرى وأحياناً من شخص لآخر، ومن خلال عرض الاستبانة على المجتمع المدروس تبين أن نسبة ٥٢% لديهم دافع للمشاركة السياسية ونسبة من ليس لهم دافع ٤٨%، وكانت متساوية إلى حد ما بين الذكور والإناث حيث نسبة الذكور ممن لديهم دافع للمشاركة السياسية ٥٦%، ونسبة الإناث ٤٩%.

ولوحظ أن النسبة الأكبر لمن كان لديهم دافع للمشاركة السياسية كانت للأعمار من ٣٦ فما فوق بنسبة ٧٥% وغالبيتهم من خريجي الجامعات وطلبة

الدراسات العليا، وأما الأعمار الأقل من ٣٦ انخفضت إلى ٥٠%.



كما تنوعت الدوافع للمشاركة السياسية ولكن كانت النسبة الأكبر ٤٨% للمشاركة بالعمل السياسي وصنع القرار من أجل التغيير والإصلاح للنهوض بالبلد

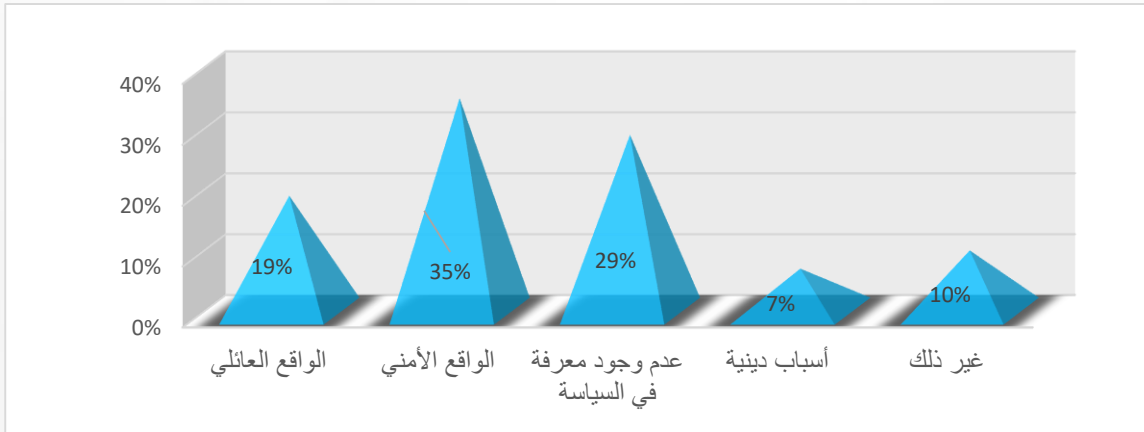
الدوافع للمشاركة السياسية	
19%	التغيير والإصلاح والتطوير
17%	المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار
12%	النهوض بالبلد
11%	خدمة القضايا العادلة والدفاع عن حقوق المظلومين
10%	النهوض بوعي المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها
8%	الدفاع عن حقوق المرأة
7%	الأمان والاستقرار
4%	تطوير الفكر السياسي
4%	للتعبير عن حرية الرأي
3%	القضاء على حكم الأسد
2%	بناء مجتمع مدني
1%	تأسيس حزب سياسي يخدم الشعب
1%	الوصول لحل سياسي يحل الأزمة السورية

تحديات المشاركة السياسية:

النسبة %	العدد	ما هو التحدي الذي يواجهك في حال قررت المشاركة؟
19%	77	الواقع العائلي
35%	138	الواقع الأمني
29%	117	عدم وجود معرفة في السياسة
7%	29	أسباب دينية
10%	38	غير ذلك
100	400	المجموع

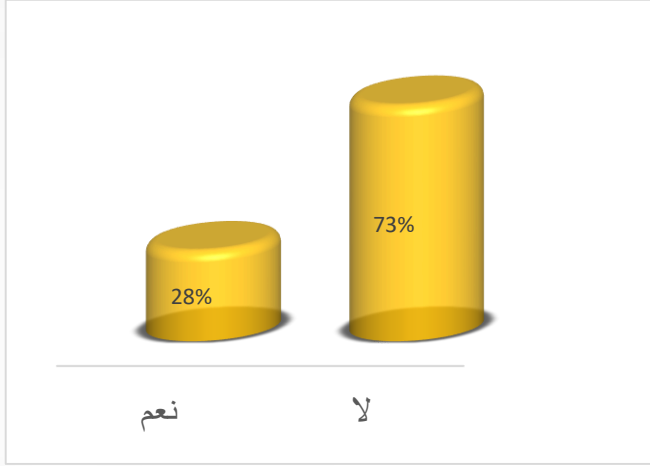
- لم ترتق المشاركة السياسية بشكل عام وللمرأة بشكل خاص بعد قيام الثورة السورية للمستوى المأمول وذلك لوجود عدة تحديات، حيث تم طرح عدة تحديات على المستبئين في حال قرروا المشاركة السياسية: فكان الواقع الأمني هو أكثر التحديات بنسبة ٣٥%، وأقلها الأسباب الدينية بنسبة ٧%، وعدم وجود المعرفة السياسية بنسبة ٢٩%، ولأسباب أخرى بنسبة ١٠%.

- ❖ لوحظ أن الوضع العائلي كان عائقاً أمام الإناث بنسبة أكبر من الذكور، بنسبة ٧٢% للإناث و٢٧% للذكور.
- ❖ عدم وجود معرفة بالسياسة والأسباب الدينية مرتفعة لدى الإناث وتقل عند الذكور.
- ❖ تحديات الوضع العائلي والأسباب الدينية وعدم وجود معرفة في السياسة كانت بنسبة أعلى لمن كان مستواهم التعليمي الابتدائية والإعدادية.
- ❖ الأسباب الدينية كانت عائقاً أمام المقيمين بنسبة ٦٥% وانخفضت النسبة عند الوافدين إلى ٣٥% أما التحديات الأخرى فلم توجد فروق.



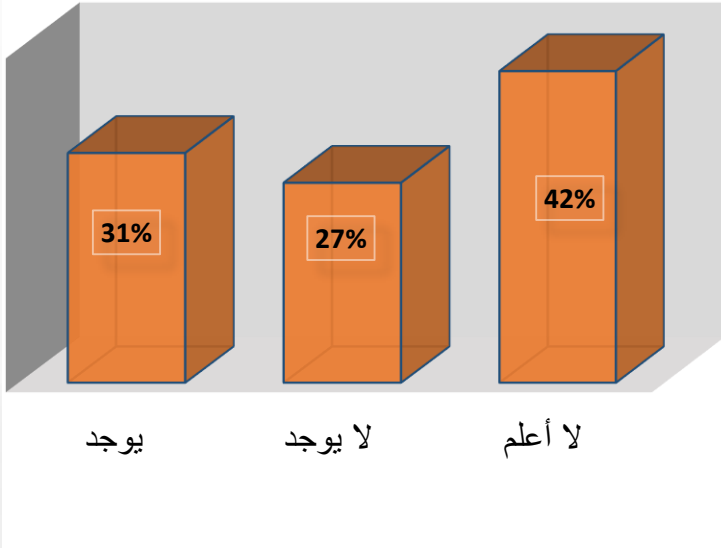
- الأسباب الأخرى التي تشكل عائقاً وضغط للمشاركة السياسية (إجابات مفتوحة)
 - عدم وجود وقت العمل
 - أوضاع الزواج
 - عدم إتاحة الفرصة لي للعمل في المجال السياسي
 - عدم وجود جهة سياسية واضحة الهدف
 - تعدد القوى على أرض الواقع
 - عدم وجود بيئة سياسية في مجتمعي

التدريبات السياسية:



- تم سؤال المستبئين في المجتمع المدروس هل خضعوا لتدريبات تتعلق بالمشاركة السياسية، فكانت نسبة الذين خضعوا لهذه التدريبات 28%، وكانت نسبة الذكور اللذين خضعوا لتدريبات سياسية أعلى من الإناث، بنسبة 33% للذكور و23% للإناث وغالبيتهم من ذوي التعليم الجامعي.

الجهات التي تدعم المشاركة السياسية للنساء:



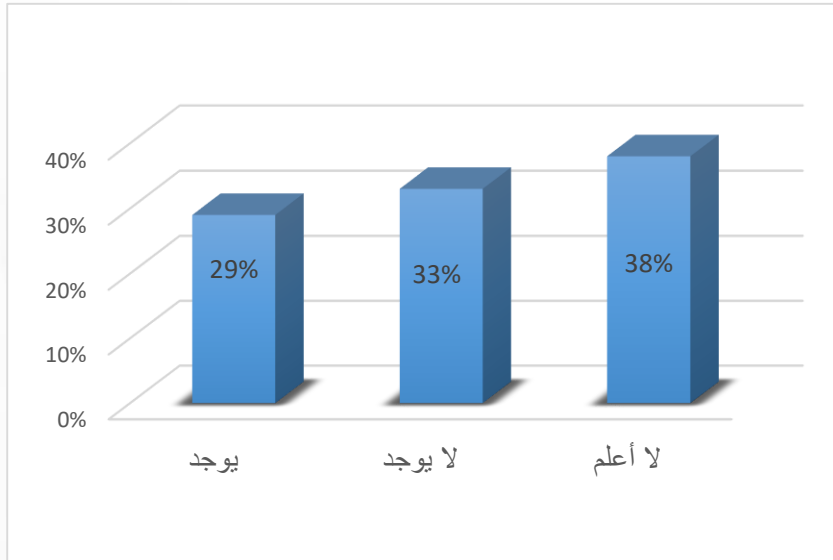
- نسبة من أجابوا بوجود جهات تدعم المشاركة السياسية للنساء في منطقتهم 31%، ونسبة من أجابوا أنه لا يوجد 27%، ونسبة من لم ليس لديهم علم بذلك 42% ونسبة الإناث اللواتي أجبن بوجود جهات تدعم مشاركة النساء أعلى من نسبة الذكور بنسبة 10%، أي يوجد عدد لا بأس به من الذكور لا يعلم بوجود هذه الجهات التي تدعم مشاركة المرأة.

تم طرح سؤال على المستبئين هل تشجع مؤسسات الحكم المحلي للمشاركة السياسية للنساء

- ❖ نسبة من أجابوا بوجود تشجيع من مؤسسات الحكم المحلي للمشاركة السياسية للنساء في مجتمعهم 29% ونسبة من يقولون لا يوجد 33%. ونسبة من ليس لديهم علم بذلك 38%.
- ❖ نسبة الإناث اللواتي أجبن بوجود تشجيع 53% والذكور 43%.

النسبة %	العدد	هل يوجد تشجيع من مؤسسات الحكم للمشاركة السياسية للنساء في منطقتك؟
29%	114	يوجد
33%	134	لا يوجد
38%	152	لا أعلم
100%	400	المجموع

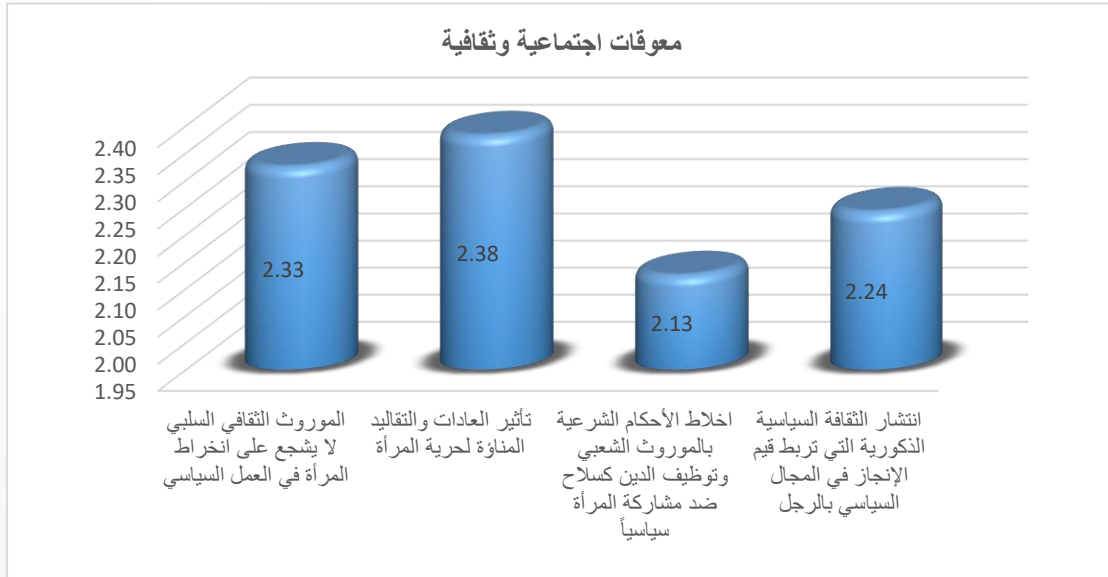
نجد أن الجهات التي تدعم المشاركة السياسية للنساء وتشجع مؤسسات الحكم المحلي للمشاركة ضعيفة، ويجب أن يكون لها فاعلية أكبر.



المحور الثاني: المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة سياسياً

للمشاركة السياسية للمرأة عدة معوقات على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي ومنها ما يتعلق بالمرأة ذاتها، وهو ضعف وعيها السياسي، حيث تم عرض عدة أسباب للمعوقات التي تمنع من المشاركة السياسية على المستبينين في المجتمع المدروس، حيث كان تأثير العادات والتقاليد المناوئة لحرية المرأة هي من أكبر المعوقات الاجتماعية والثقافة التي وافق عليها المستبينين، أما المعوقات السياسية والمعوقات التي تتعلق بضعف الوعي السياسي فكانت نظرة المستبينين لها بشكل عام محايدة.

المعوقات الاجتماعية والثقافية:



المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة في مشاركتها سياسياً كانت بدرجة أوافق للفقرة (تأثير العادات والتقاليد المناوئة لحرية المرأة)، ومحايد بالنسبة لل فقرات (الموروث الثقافي السلبي - اختلاط الأحكام الشرعية بالموروث الشعبي - انتشار الثقافة الذكورية التي تربط قيم الإنجاز في المجال السياسي بالرجل).

معارف اجتماعية وثقافية	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	النتيجة
الموروث الثقافي السلبي لا يشجع على انخراط المرأة في العمل السياسي	النسبة	17	33	50	محايد
تأثير العادات والتقاليد المناوئة لحرية المرأة	النسبة	20	21	59	موافق
اختلاط الأحكام الشرعية بالموروث الشعبي وتوظيف الدين كسلاح ضد مشاركة المرأة سياسياً	النسبة	33	22	45	محايد
انتشار الثقافة الذكورية التي تربط قيم الإنجاز في المجال السياسي بالرجل	النسبة	23	30	47	محايد
نتيجة المحور	النسبة	23.25	26.5	50.25	محايد

لوحظ أن الذكور في المجتمع المدروس موافقون على أن المعوقات الاجتماعية والثقافية تحد من مشاركة المرأة سياسياً أما الإناث فينظرون بحيادية تميل للإيجابية. ولم يكن هناك تباين بين نظرة الوافدين والمقيمين حيث ينظرون إلى المعوقات الاجتماعية بحيادية إيجابية.

كما لوحظ أيضاً أن الخريجون الجامعيون يميلون إلى الموافقة على أن المعوقات الاجتماعية والثقافية تحد من مشاركة المرأة سياسياً، أما طلاب الجامعة والدراسات العليا ومون معهم ثانوية فهم أقرب إلى الحياد الإيجابي.

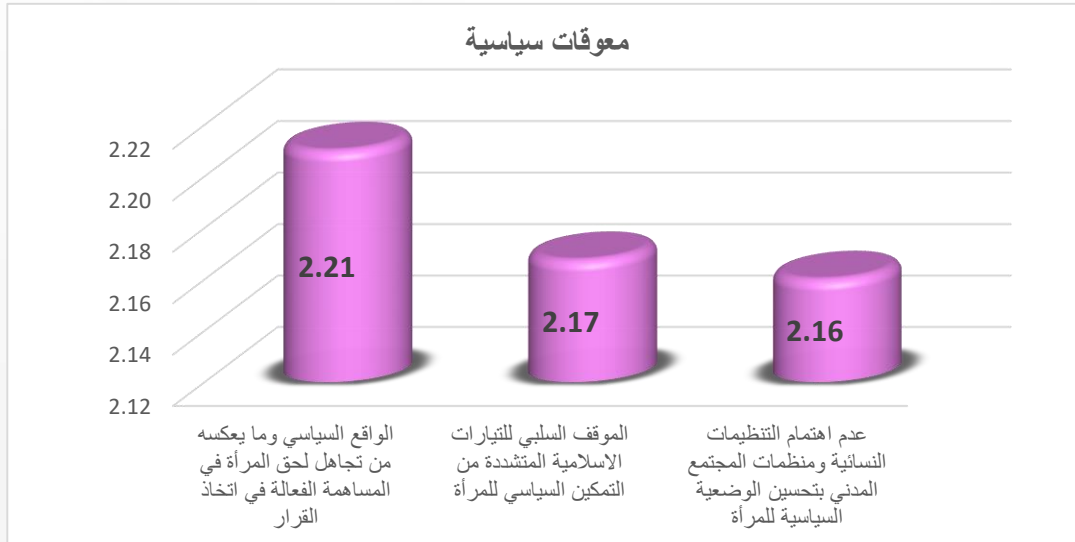
كما أن الأشخاص الذين أعمارهم ما بين ٢٦-٣٥ تميل للموافقة على أن المعوقات الاجتماعية تحد من مشاركة المرأة سياسياً أما الأعمار الأخرى فكانت على الحياد الأقرب للإيجابية، أما الأعمار الأصغر من ٢٥ معظمهم لم يروا أن العادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة وذلك بسبب تغير طبيعة المجتمع الجديد الذي باتت المرأة أكثر حرية فيه.

أما العاملون في المؤسسات والمنظمات موافقون على أن المعوقات الاجتماعية والثقافية تحد من مشاركة المرأة سياسياً أما أصحاب الأعمال الحرة والعسكر والطلاب ومن ليس لديهم عمل فكانوا على الحياد الإيجابي.

معوقات سياسية:

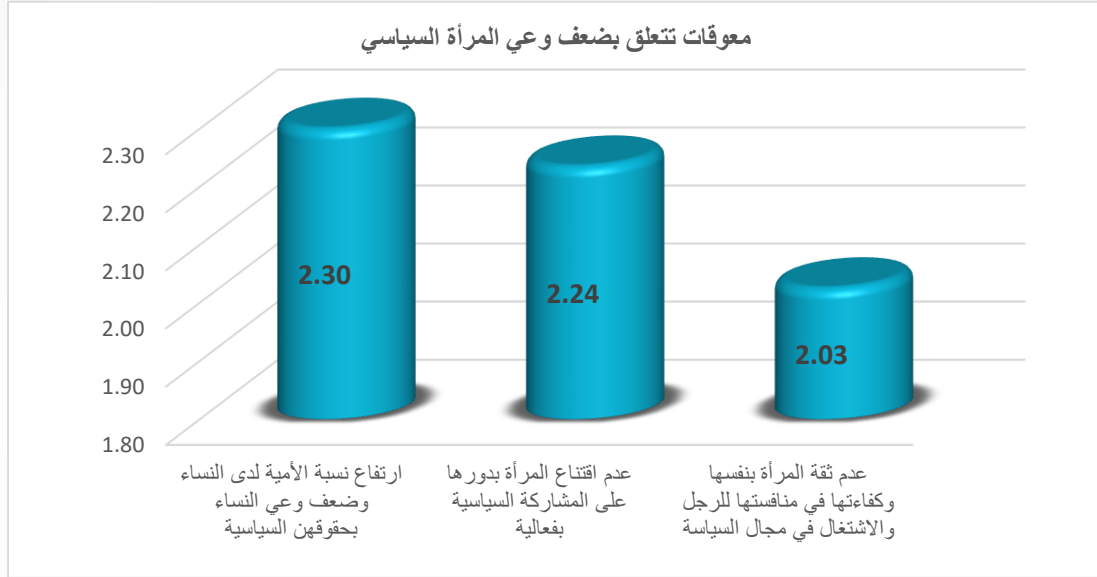
كان الواقع السياسي وما يعكسه من تجاهل لحق المرأة في المساهمة الفعالة في اتخاذ القرار من أهم المعوقات السياسية التي تواجه المرأة في مشاركتها سياسياً، وكانت جميع المعوقات بدرجة محايد حسب نتائج تحليل الاستبيان (الموقف السلبي للتيارات الاسلامية المتشددة من التمكين السياسي للمرأة- عدم اهتمام التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بتحسين الوضعية السياسية للمرأة)

لوحظ أن العسكريين والأشخاص الذين أعمارهم بين ٣٦-٤٢ كانوا أكثر موافقة على أن المعوقات السياسية تحد من مشاركة المرأة سياسياً، ثم يليهم خريجي الجامعة والعاملين في المؤسسات أما بقية الأعمار والطلاب وأصحاب الأعمال الحرة ومن ليس لديهم عمل فكانوا على الحياد من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة سياسياً.



معوقات تتعلق بضعف وعي المرأة السياسي:

تم طرح عدة أسباب تتعلق بذات المرأة وضعف وعيها سياسياً التي تعوق مشاركة المرأة سياسياً



حيث لوحظ أن سبب ارتفاع نسبة الأمية لدى النساء وضعف وعي النساء بحقوقهن السياسية هو أهم الأسباب بنظر المستبئين في المجتمع المدروس أما بقية الأسباب فكانت أقرب إلى الحيادية (عدم اقتناع المرأة بدورها على المشاركة السياسية بفعالية - عدم ثقة المرأة بنفسها وكفاءتها في منافستها للرجل والاشتغال في مجال السياسة)

كما لوحظ أن الأعمار بين ٢٦ - ٣٦ وخرجوا الجامعة والعسكريين كانوا الأكثر موافقة على أن ضعف وعي المرأة سياسياً يشكل عائق على مشاركتها السياسية، أما من كانوا دون التعليم الثانوي والعاملون في المنظمات والمؤسسات فكانوا على الحياد.

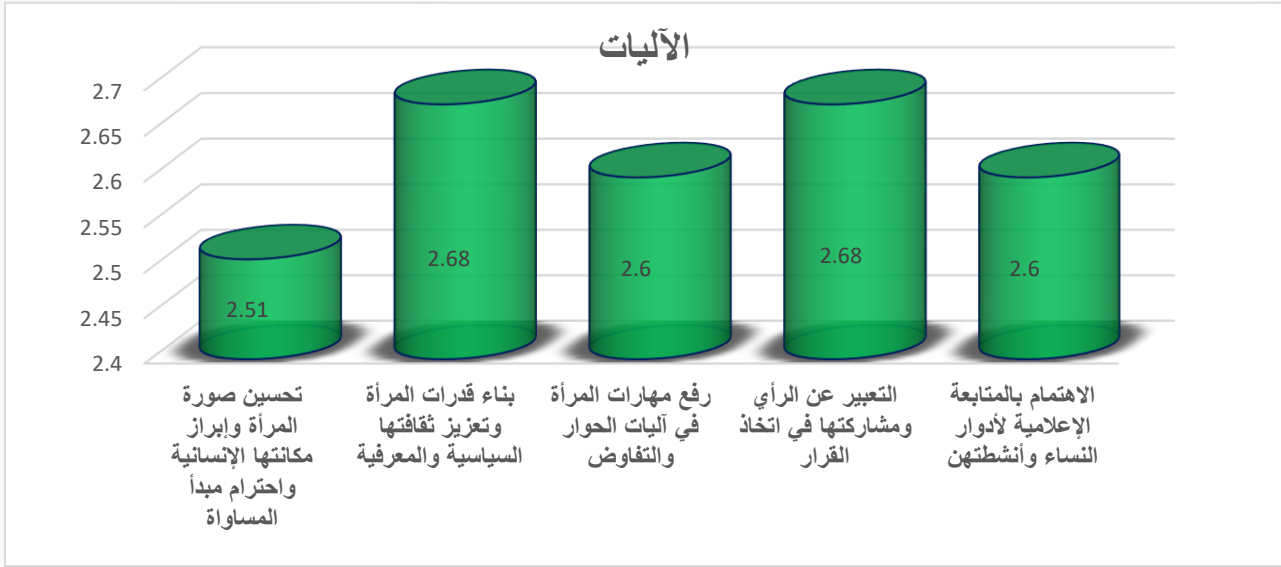
المحور الثالث: الآليات التي تدفع المرأة للمشاركة سياسياً

إن المشاركة السياسية ليست من حواشي المفاهيم الديمقراطية. بل تعتبر أساساً لها، وتعبيراً واضحاً عن سيادة الشعب والتعبير الأرقى عن المواطنة. ثم إن دور المشارك يبرز من خلال فتح المجال للمشاركة من قبل السلطة المحلية، مسبقاً بتوعية الأفراد بأهمية المشاركة السياسية، ومدى تأثير صوتهم وقدرتهم على التأثير في الساحة السياسية وأن لهم دوراً فعالاً في الحياة السياسية.

إن النظرة الدونية لدور المرأة في المجتمع تقتضي وجود آليات تنفيذية يمكن اتخاذها لدفع المشاركة النسائية في السياسية، كما أن احترام مبدأ المساواة بينها وبين الرجل (المساواة في الاستخلاف)، وبناء قدراتها في الحوار والتفاوض، والتعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار.

الشكل التالي يوضح أهم آليات تنفيذ المشاركة للمرأة:

آليات التنفيذ التي يمكن اتخاذها لدفع المرأة للمشاركة السياسية	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النتيجة
تحسين صورة المرأة وإبراز مكانتها الإنسانية واحترام مبدأ المساواة	15	18	67	موافق	النسبة
بناء قدرات المرأة وتعزيز ثقافتها السياسية والمعرفية	8	16	76	موافق	النسبة
رفع مهارات المرأة في آليات الحوار والتفاوض	12	15	73	محايد	النسبة
التعبير عن الرأي ومشاركتها في اتخاذ القرار	7	18	75	موافق	النسبة
الاهتمام بالمتابعة الإعلامية لأدوار النساء وأنشطتهن	11	18	71	محايد	النسبة
نتيجة المحور	10.6	17.0	2.7	موافق	النسبة



الآليات التي يمكن تنفيذها لدعم مشاركة المرأة سياسياً كانت بدرجة الموافقة على الفقرات (تحسين صورة المرأة وإبراز مكانتها الإنسانية واحترام مبدأ المساواة - بناء قدرات المرأة وتعزيز ثقافتها السياسية والمعرفية - التعبير عن الرأي ومشاركتها في اتخاذ القرار) وبدرجة الحياد للفقرتين (رفع مهارات المرأة في آليات الحوار والتفاوض - الاهتمام بالمتابعة الإعلامية لأدوار النساء وأنشطتهن)

بالنسبة للجنس: معظم الذكور والإناث مع دعم مشاركة المرأة سياسياً، لكن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، و ٢٥% من الذكور لم يوافقوا على مبدأ المساواة بين الذكور والإناث.

بالنسبة للعمر: الأعمار دون ٣٥ هم الأكثر دعماً لتطبيق الآليات المذكورة لدعم مشاركة المرأة سياسياً وبالنسبة للأعمار الأكبر من ٤٠ انخفضت قليلاً.

بالنسبة للتحصيل العلمي: طلاب وخريجو الجامعات يميلون للموافقة على الآليات المذكورة لدعم المرأة سياسياً أما من كان تعليمهم دون الثانوية انخفضت نسبة الموافقة لديهم.

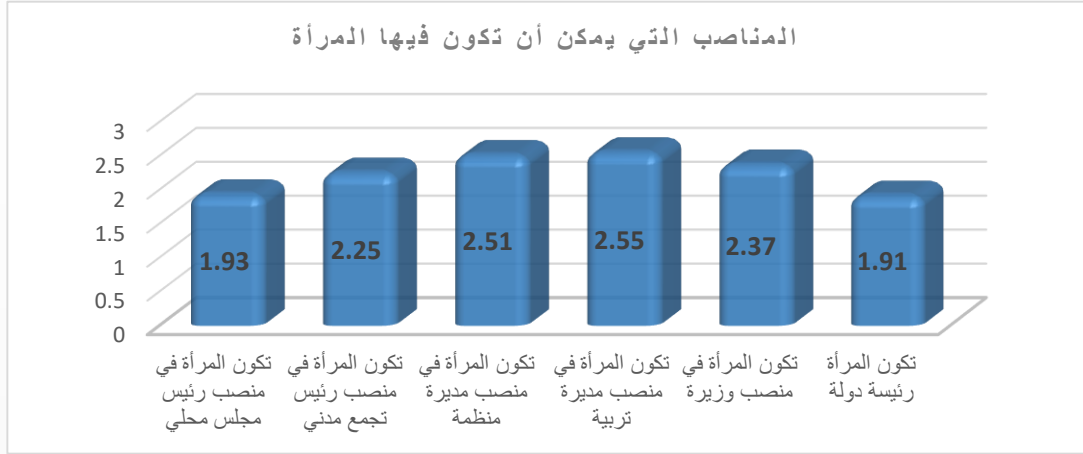
بالنسبة للإقامة: غالبية الوافدين والمقيمين مع الموافقة على الآليات المطروحة لكن نسبة الوافدين هي الأعلى.

بالنسبة للعمل: العسكر هم الأشد موافقة لتطبيق آليات دعم المرأة سياسياً يليهم العاملون في المؤسسات والمنظمات وانخفضت نسبة الموافقة قليلاً لدى أصحاب الأعمال الحرة.

المحور الرابع: المناصب التي يمكن أن تكون المرأة فيها

الانفتاح الهائل على العلم في العالم المعاصر؛ كسر احتكار الرجال لكثير من الملفات لصالح المرأة. وأهم تلك الملفات: المناصب القيادية في الدولة. لقد أثبتت المرأة نفسها في هذا الباب، فنرى اليوم في العديد من دول العالم كيف أن المرأة حققت ما لم يحققه الرجال في المجالات السياسية والاقتصادية، كرئيسة الوزراء النيوزيلندية، والمستشارة الألمانية، ورئيسة وزراء كرواتيا...

يمكن القول بأن تأثير المرأة مازال في طور النمو، فتأثيرها محصور في إطار ضيق لا يتجاوز تجمعاً مدنياً، أو مدرسة، أو منظمة مجتمع مدني. رغم ذلك، فإن الرضى عن أن تكون المرأة في أحد المناصب القيادية كان إيجابياً:



النتيجة	موافق	محايد	غير موافق	النسبة	المناصب التي يمكن أن تكون فيها المرأة
محايد	35	24	41	النسبة	تكون المرأة في منصب رئيس مجلس محلي
محايد	50	26	24	النسبة	تكون المرأة في منصب رئيس تجمع مدني
موافق	67	18	15	النسبة	تكون المرأة في منصب مديرة منظمة
موافق	69	17	14	النسبة	تكون المرأة في منصب مديرة تربية
موافق	56	25	19	النسبة	تكون المرأة في منصب وزيرة
محايد	32	27	41	النسبة	تكون المرأة رئيسة دولة
محايد	54.8	22.6	22.6	النسبة	نتيجة المحور

المناصب التي يمكن أن تكون فيها المرأة كانت بدرجة موافق للفقرات (مديرة منظمة – مديرة تربية – وزيرة) وبدرجة محايد للفقرات (رئيسة مجلس محلي – رئيسة تجمع مدني – رئيسة دولة).

استلام المرأة منصب رئيس مجلس محلي:

كانت نسبة غير الموافقين على استلام المرأة منصب رئيس مجلس محلي هي ٤١% والموافقين ٣٥%، وعلى الحياد ٢٤%

يلاحظ أن الذكور غير موافقين على استلام المرأة منصب رئيس مجلس محلي ٥١%، ونسبة الإناث الغير موافقات على هذا المنصب ٣٥%. بالنسبة للعمر: الأعمار من ١٨-٣٥ على الحياد السلبي أي هم أقرب لعدم الموافقة أن تكون المرأة في منصب رئيس مجلس محلي، والأعمار من ٣٦ فما فوق فكانوا على الحياد الإيجابي أي أقرب إلى الموافقة. بالنسبة للإقامة: الوافدون والمقيمون على الحياد السلبي. ونسبة الرفض لاستلام المرأة منصب رئيس مجلس محلي عند المقيمين أعلى من الوافدين. بالنسبة للتحصيل العلمي: جميع المستويات العلمية على الحياد السلبي أي أقرب لرفض استلام المرأة رئيس مجلس محلي أما التعليم دون الثانوي فكانوا على الحياد الإيجابي.. بالنسبة للعمل: جميع الأعمال كانوا مع عدم الموافقة على استلام المرأة رئيس مجلس محلي باستثناء من يعملون في المنظمات فكانوا على الحياد السلبي.

استلام المرأة منصب رئيس تجمع مدني:

كانت نسبة الموافقة على استلام المرأة رئيس تجمع مدني ٥٠% وغير الموافقين ٢٤%، حيث نجد أن: بالنسبة للجنس: الذكور والإناث على الحياد الإيجابي من استلام المرأة منصب رئيس تجمع مدني. بالنسبة للعمر: جميع الأعمار على الحياد من استلام المرأة منصب رئيس تجمع مدني. بالنسبة للتحصيل العلمي: جميع المستويات العلمية على الحياد من استلام المرأة منصب رئيس تجمع مدني. بالنسبة للعمل: جميع الأعمال على الحياد باستثناء العسكر فهم على الحياد السلبي أي أقرب إلى رفض استلام المرأة منصب رئيس تجمع مدني.

استلام المرأة منصب رئيس منظمة:

يلاحظ أن أغلب المستبنيين أجابوا بالموافقة على استلام المرأة لمنصب مديرة منظمة بنسبة ٦٧%، وغير الموافقين بنسبة ١٥%، فكانت النسب للفئات على الشكل التالي: بالنسبة للجنس: الذكور على الحياد والإناث على الحياد الإيجابي من استلام المرأة منصب رئيس منظمة. بالنسبة للعمر: الأعمار ١٨-٢٥ على الحياد الإيجابي والأعمار فوق ٢٥ موافقون على استلام المرأة منصب رئيس تجمع مدني.

بالنسبة للتعليم العلي: جميع المستويات العلمية على الحياد الإيجابي أي أقرب للموافقة باستثناء دارسو المرحلة الإعدادية فكانوا على الحياد.

بالنسبة للإقامة: الوافدون والمقيمون موافقون على استلام المرأة لمنصب رئيس منظمة لكن نسبة الوافدين الموافقين أعلى من المقيمين.

بالنسبة للعمل: العسكر على الحياد من استلام المرأة لمنصب رئيس منظمة أما العاملون في المنظمات والمؤسسات هم أعلى نسبة في الموافقة يليهم أصحاب الأعمال الحرة والطلاب ومن ليس لديهم عمل.

استلام المرأة منصب مديرة تربية:

كانت أعلى نسبة موافقة للمستبنيين على شغل المرأة مناصب قيادية هو منصب مديرة تربية، حيث كانت نسبة الموافقة ٦٩%، وعدم الموافقين ١٤% أما الذين كانوا على الحياد ١٧%، حيث كانت النسب على الشكل التالي:

بالنسبة للجنس: الغالبية العظمى من الذكور والإناث موافقون على استلام المرأة منصب مديرة تربية

بالنسبة للعمر: كلما ازداد العمر ازدادت نسبة الموافقة على استلام المرأة منصب مديرة تربية.

بالنسبة للتعليم العلي: كلما ازداد المستوى التعليمي ازدادت نسبة الموافقة على استلام المرأة منصب مديرة تربية.

بالنسبة للعمل: العاملون في المنظمات والمؤسسات موافقون على أن تكون المرأة مديرة تربية انخفضت نسبة الموافقة قليلاً بالنسبة للعسكر والطلاب وأصحاب الأعمال الحرة.

استلام المرأة منصب وزيرة:

يلاحظ موافقة أغلب المستبنيين على استلام المرأة منصب وزيرة ٥٦% ومعارضة ١٩%، فنجد أن الذكور مع الحيادية الموجبة والإناث مع الموافقة

بالنسبة للعمر: الأعمار من ٣٦-٤٢ كانت مع الحياد الإيجابي وباقي الأعمار مع الموافقة

بالنسبة للتعليم العلي: من كان تعليمهم دون الثانوية هم على الحياد الإيجابي أما من كان تعليمهم ثانوية فما فوق فوافقوا على استلام المرأة لمنصب وزيرة.

بالنسبة للعمل: العاملون في المؤسسات وأصحاب الأعمال الحرة مع الحياد الإيجابي وبقية الأعمال مع الموافقة .

استلام المرأة منصب رئاسة الدولة:

يلاحظ أن أكبر نسبة عدم موافقة على استلام المرأة مناصب قيادية هو منصب رئيسة الدولة حيث كانت نسبة غير الموافقين ٤١% والموافقين ٣٢% والذين كانوا على الحياد ٢٧% حيث نجد:

بالنسبة للجنس: الذكور والإناث على الحياد السلبي أي أقرب إلى رفض استلام المرأة لرئاسة الدولة

بالنسبة للعمر: غالبية الأعمار مع الحياد السلبي والأشد رفضاً الأعمار ٤٣ فما فوق.

بالنسبة للتعليم العالي: جميع المستويات العلمية مع الحياد السلبي.

بالنسبة للعمل: جميع المستويات مع الحياد السلبي والعاملون في المؤسسات وأصحاب الأعمال الحرة أقرب إلى الرفض.



النتائج:

- ❖ عدد الذكور المهتمين في السياسة أكبر من الإناث ب ١٠% وكلما كان المستوى التعليمي أعلى ازداد الاهتمام أكثر.
- ❖ يلاحظ أنه هناك ضعف كبير في الانتساب إلى التجمعات السياسية وذلك يعود لقلة التجمعات السياسية في المنطقة وضعف نشاطها إن وجدت، ولوحظ أن عدد الذكور المنتسبون لتجمع سياسي أكبر من الإناث وغالبيهم من المقيمين وكل ما ازداد المستوى التعليمي ازداد عدد المنتسبين.
- ❖ من يملكون دوافع واضحة للمشاركة السياسية أعمارهم أكبر من ٣٥، وغالبيتهم من الخريجين وطلبة الدراسات العليا.
- ❖ أهم الدوافع للمشاركة السياسية كانت للمشاركة بالعمل السياسي وصنع القرار من أجل التغيير والإصلاح للنهوض بالبلد.
- ❖ أكبر تحديات المشاركة السياسية هو الواقع الأمني للذكور والإناث، تحديات الوضع العائلي والأسباب الدينية وعدم المعرفة الجيدة في السياسة مرتفعة لدى الإناث وتزداد عند من كان تعليمهم دون الثانوية وتقل عند الذكور.
- ❖ الجهات التي تدعم المشاركة السياسية للنساء وتشجيع مؤسسات الحكم المحلي للمشاركة ضعيفة.
- ❖ معظم الذكور والإناث مع دعم مشاركة المرأة سياسياً، لكن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، و ٢٥% من الذكور لم يوافقوا على مبدأ المساواة بين الذكور والإناث.
- ❖ الخريجون الجامعيون والأشخاص الذين أعمارهم ما بين ٢٦-٣٥ تميل للموافقة على أن المعوقات الاجتماعية تحد من مشاركة المرأة سياسياً، أما الأعمار الأصغر من ٢٥ الذين هم من طلاب الجامعة والثانوية معظمهم لم يروا أن العادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة وذلك بسبب تغير طبيعة المجتمع الجديد الذي باتت المرأة أكثر حرية فيه.
- ❖ الواقع السياسي وما يعكسه من تجاهل لحق المرأة في المساهمة الفعالة في اتخاذ القرار هو أكثر المعوقات السياسية التي تحد من مشاركة المرأة سياسياً.
- ❖ أغلب المستبنيين موافقين على استلام المرأة بعض المناصب القيادية كمديرة تربية ووزيرة ومديرة منظمة ورئيسة تجمع مدني، أما منصب رئيسة دولة ومجلس محلي فكان المستبنيين ميالين لعدم الموافقة.

توصيات:

- ❖ الاهتمام بتشكيل تجمعات سياسية وتشجيع المهتمين بالأمور السياسية للانضمام لها.
- ❖ إقامة تدريبات متخصصة في المشاركة السياسية وآليات المشاركة.
- ❖ توعية الطلاب الجامعين بالمشاركة السياسية وأثرها على المجتمع.
- ❖ العمل على توعية النساء في مجال العمل السياسي ومشاركتها من خلال الانضمام الى تجمعات سياسية، والمشاركة في إنشاء تجمعات سياسية جديدة.
- ❖ العمل على دعم المشاركة السياسية من قبل المنظمات المهتمة بالمرأة والتي تهتم بالمجال السياسي.
- ❖ التواصل مع مؤسسات الحكم المحلي ليكون لها دور أكثر فاعلية لتشجيع المشاركة السياسية للنساء.
- ❖ محو الأمية السياسية ونشر الوعي السياسي عن طريق تدريبات سياسية.
- ❖ توعية المجتمع بأهمية حرية المرأة في التعبير عن رأيها.
- ❖ توعية المجتمع بكافة فئاته بأهمية المشاركة المجتمعية والتأكيد على ضرورة مشاركة المرأة في المجال السياسي.

